

المبادرة العربية – بدائل عقوبة السجن في المغرب.

مؤتمر فاس 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

مقدمة حول الخبرات الدنماركية في استخدام العقوبات البديلة للسجن

أصحاب السعادة، شركاؤنا الشرفاء، والمشاركون.

إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة للمشاركة في هذه الندوة، فهذه الندوة لها صلة وثيقة بالشراكة بين السلطات القضائية الدنماركية والمغربية حول الطرق البديلة للمعاقبة إلى جانب عقوبة السجن التقليدية. فالحديث هنا يدور حول مشروع شراكة امتد لنحو عامين تم فيهما التركيز على مجال مهم للغاية ألا وهو كيفية استخدام أنسب الطرق وأكثرها فعالية من أجل معاقبة هؤلاء الذين ينتهكون قوانين المجتمع.

وقد قام شركاؤنا في وزارة العدل المغربية خلال مرحلة التخطيط للمشروع وما تلاها بإطلاعنا وبشكل مستمر على عملية الإصلاح المثيرة التي أطلقت داخل قطاع العدل في المغرب، والتي تمثل قوانين العقوبات جزءاً صغيراً منها، ولكنه جزء مهم!

يعد إيجاد التوازن الحقيقي في العقوبات أمر صعب. فمن ناحية يجب أن تراعي العقوبة وبحد كاف تحقيق ما يطلق عليه "الإحساس بالعدالة" لدى الشعب ولاسيما عند الضحايا ممن لهم توقعات مشروعة بأن توضع عقوبات رادعة ضد كل من يسيء إلى شخص أو ملكية. الكثير يتحدث عن مفعول الردع والقمع. من الناحية الأخرى يجب أن تعيد العقوبة تأهيل المحكوم عليهم، بمعنى أن يقوموا قدر الإمكان بجعل المجرم في وضع يسمح له في المستقبل بعيش حياة كمواطن جيد بعيداً عن الجريمة. وبذلك يظهر دون الحاجة إلى المزيد من القول أنه توازن صعب.

وقد مثل السؤال حول استخدام العقوبات البديلة بجانب عقوبة السجن التقليدية موضوع نقاش في أربع حلقات دراسية في مراكش والدار البيضاء في ربيع عام 2011 وفي طنجة وهنا في فاس في خريف عام 2011، قامت بتغطية الأقاليم المختلفة في المغرب. وقد توفرت للوفد الدنماركي الفرصة خلال الحلقات الدراسية لعرض عدد من البدائل المختلفة التي تم اختيارها بالتعاون مع وزارة العدل المغربية:

- الأحكام المشروطة مع إيقاف التنفيذ،
- نظام القيد الإلكتروني،
- نظام العمل من أجل المنفعة العامة،
- اتفاقيات الأحداث وعقوبات الأحداث

وسوف أقوم شخصياً بالتركيز على الخبرات الناتجة من استخدام نظام العمل من أجل المنفعة العامة ونظام القيد الإلكتروني اللذان يعدان البدائل الأكثر احتمالاً نجاحاً في الدانمرك.

هناك اختلاف بطبيعة الحال بين الظروف في المغرب والدانمرك، ولكن لطالما كان هناك باستمرار تربة خصبة للعديد من النقاشات وفرصة جيدة لكي يلهم الطرفان بعضهما البعض.

وقد قامت وزارة العدل المغربية بعمل كبير من أجل وضع أفضل أطر للحلقات الدراسية، وأود في هذه المناسبة أن أكرر امتناني للاهتمام واللفت الذين قوبلت بهما الوفود الدنماركية السابقة في جميع أنحاء المغرب.

بالإضافة إلى ذلك قامت دائرة صغيرة من ممثلي وزارة العدل المغربية بزيارة إلى الدنمارك في مناسبتين من أجل المعاينة ومشاهدة كيفية إدارة العقوبات البديلة وكيفية عملها على الطبيعة في الدنمارك. فالسماح عن استخدام العقوبات البديلة لعقوبة السجن شيء، وشيء آخر كلية أن تشاهد كيفية عمل النظام وإدارته في الحياة اليومية والتحدث مع أشخاص ممن يقضون عقوبات من هذا النوع.

العقوبات البديلة – نبذة تاريخية قصيرة وأمثلة وخبرات وقيود

الدنمارك كما تعرفونها بلد صغير للغاية مقارنة ببلدكم. سواء كان الأمر يتعلق بالحجم أو بعدد السكان أو بعدد المسجونين المنخفض نسبياً.

تقوم ادارة السجنون في الدنمارك بإدارة شؤون المسجونين الموجودين في السجنون وكذلك الاشخاص المحكوم عليهم بشكل من أشكال العقوبات البديلة.

تقوم الدنمارك وعلى نحو جاد شأنها كجميع الدول بمعاقبة الجريمة بالسجن. فالمجتمع لا يستطيع أن يعمل دون وجود إمكانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هؤلاء ممن لا يرغبون أو لا يستطيعون التكيف مع العادات والقوانين المشتركة. فحن لا يمكننا أن نتجنب توقيع العقوبات كما لا يمكننا في النهاية أن نتجنب توقيع عقوبة السجن. فالعديد من المجرمين تبين وبشكل متكرر خطورتهم أو قيامهم بجرائم خطيرة تستوجب إبعادهم عن المجتمع لفترة طويلة، ولهذا السبب هناك حاجة دائمة لوجود السجنون. لكن الرؤية العالمية العامة تشير إلى أن عقوبة السجن وفقدان الحرية ولأسباب كثيرة يجب أن تستخدم كملأ أخير. أما أشكال العقوبات البديلة فهي موجهة إلى الجرائم الأقل حدة وخطورة!

على عكس العديد من الدول الأخرى استطاعت الدنمارك والدول الاسكندنافية الأخرى الإبقاء على أعداد المسجونين شبه مستقرة خلال الـ 30 عاماً الماضية. وهناك العديد من الأسباب التي ساعدت على الإبقاء على أعداد المسجونين مستقرة بالرغم من ارتفاع معدلات الجريمة.

أحد هذه الأسباب هو استخدام أشكال العقوبات البديلة. حيث يشير الوضع الحالي في حقيقة الأمر إلى أن أعداد السجناء ممن يقضون عقوبات بديلة وصل حتى هذه اللحظة إلى ضعف أعداد السجناء الموجودين في السجنون.

في الفترات التي عانت فيها الدنمارك من زيادة كبيرة داخل السجنون، فضلنا العمل على حل آخر بعيداً عن الحل المكلف والذي يتطلب وقتاً طويلاً وهو بناء سجون جديدة، فقررنا استخدام العقوبات البديلة في حق مجموعة مختارة من المحكوم عليهم من أجل الحفاظ على أعداد السجناء داخل السجنون منخفضة وبالتالي تجنب حدوث أي ضغوط زائدة داخل السجنون بأسباب امتلائها بالمساجين.

الدنمارك لديها تجربة طويلة بحق في استخدام العقوبات البديلة لعقوبة تقييد الحرية وهي السجن. وتعد ردة الفعل الأكثر اعتيادية في حق السلوك الإجرامي هي الغرامات، وهو ما لن أتطرق إليه في هذا الصدد.

خلال العديد من السنوات قمنا بالإضافة إلى ذلك بزيادة استخدام الأحكام المشروطة مع إيقاف التنفيذ، الخروج وإطلاق السراح تحت الاختبار، حيث يمكن وضع العديد من الشروط بالإضافة إلى شرط عدم ارتكاب المحكوم عليه أي جرائم جديدة، مثل الخضوع للمراقبة من قبل ادارة السجنون أو المشاركة في عدد من البرامج العلاجية.

في عام 1975 شكلت وزارة العدل مجموعة عمل، كانت مهمتها وضع الخطوات والإجراءات اللازمة من أجل تقليل والحد من استخدام عقوبة تقييد الحرية بالسجن. وقد أبرزت مجموعة العمل وقتها أهم الأسباب التي تستدعي الحد من استخدام عقوبة السجن- ولا تزال هذه الأسباب وبطرق عديدة هي الداعم وراء استخدام وتوسعة العمل بالعقوبات البديلة في الدنمارك.

المراعاة الإنسانية أحد هذه الدوافع

عقوبة سلب الحرية تحمل في طياتها الكثير من الأشياء مثل العبء الذي تحمله للمسجون كما أن لها العديد من الآثار السلبية التي تمتد عادة بعد انتهاء فترة السجن – انهيار الحياة العائلية، وفقدان العمل، وسمعة سيئة للمحكوم عليه.

دافع آخر يختص بمدى ملائمة عقوبة سلب الحرية كعقوبة جنائية.

أحد أهم أهداف العقوبة هي منع الوقوع في جريمة جديدة. وتشير الدراسات إلى أن السجن ليس أفضل الطرق لإعادة تأهيل المسجونين اجتماعياً. بل على العكس من ذلك فهناك مخاطر أن تدفع عقوبة السجن في الاتجاه المعاكس وذلك لأن المسجونين يؤثر سلباً على بعضهم البعض. ولذلك هناك مخاطر من أن تصبح السجن "مدرسة للجريمة". كذلك تشير الدراسات إلى أن ترتيبات سلب الحرية ليست أفضل من الترتيبات التي لا تقضي بسلب الحرية في ما يتعلق بمنع العودة إلى الجريمة، بل على العكس.

دافع ثالث للحد من استخدام عقوبة تقييد الحرية بالسجن مراعاة الحالة الاقتصادية للمجتمع.

باختصار، تعتبر العقوبات التي لا تستدعي سلب الحرية أقل كلفة من عقوبة سلب الحرية بكثير، وبالتالي يمكن توفير العديد من الموارد فقط بالحكم على من يخترقون القوانين بعقوبات بديلة لعقوبة السجن.

وقد قامت مجموعة العمل بدراسة عقوبات جنائية جديدة ومختلفة، على سبيل المثال سجون نهاية الأسبوع أو السجون الليلية، إلى أنها أشارت أوصت بنظام العمل من أجل المنفعة العامة كعقوبة معقولة وفعالة.

العمل من أجل المنفعة العامة تعني في الدنمارك أن الشخص يحكم عليه بتنفيذ أعمال تفيد المجتمع دون راتب في وقت فراغه – وذلك بين 30 و 300 ساعة عمل. ويتم استخدام الأحكام المشروطة بتأدية العمل من أجل المنفعة العامة كمبدأ في يومنا هذا كبديل لعقوبة السجن التي قد تصل إلى سنة ونصف.

قبل أن يقوم القاضي بالحكم على المتهم بالعمل من أجل المنفعة العامة إذا اقتضى الأمر، يتم تقييم مدى ملائمة العقوبة للشخص المعني. ويقوم العاملون في مكاتب مراقبة السلوك وإعادة التأهيل بتقديم تقييمهم حول مدى توفر الشروط اللازمة في الشخص للعمل من أجل المنفعة العامة و عما إذا كان يتوقع أن يحقق الحكم الأثر المرغوب منه. يمكن القول بطريقة أخرى أنه يتم اختيار الأشخاص المناسبين – ولا يتم اعتبار الجميع مناسباً لتطبيق أشكال العقوبات البديلة.

تم إطلاق العمل بنظام العمل من أجل المنفعة العامة كترتيب تجريبي في عام 1982 وبعد أن عمل لمدة 10 سنوات تجريبية، تم إقرار العمل به كترتيب دائم في عام 1992.

باستخدام الحكم بالعمل من أجل المنفعة العامة يكون الشخص في حالة تسمح له بالحفاظ على عمله، في الوقت ذاته يتوجب عليه تنفيذ أعمال دون راتب من أجل المجتمع وذلك في وقت فراغه. ويمكن أن تكون الأماكن التي يقضى فيها الحكم مؤسسات عامة، على سبيل المثال، المكتبات أو نواد وقت الفراغ والرياضية، الكنائس ودور الرعاية. وبهذا لا يفقد المحكوم عليه مصدر دخله ولا يتدهور وضعه الاقتصادي – أو يكون مهدداً بفقدان مسكنه لأنه غير قادر على دفع الإيجار. ميزة أخرى

جوهرية هي أن المحكوم عليه لا ينفصل عن أسرته. فضلاً عن أن في أماكن تقضية العمل من أجل المنفعة العامة يتواصل المحكوم عليه مع شخصيات من أصحاب الموارد والنفوذ وبذلك يبتعد عن بيئة الجريمة ويصبح جزءاً من القوة العاملة الإيجابية في المجتمع.

من هم الذين يحكم عليهم بالعمل من أجل المنفعة العامة؟ الأمر في الحقيقة مختلف. الجزء الأكبر يكون محكوماً عليه بخرق قوانين المرور، والسرقات، والاعتداء على الملكيات، وجرائم ذات علاقة بالمخدرات، وجرائم العنف الصغيرة.

وقد حدثت زيادة مستمرة في استخدام نظام العمل من أجل المنفعة العامة، حيث يتم الحكم حالياً بما يقارب 4000 حكم في السنة للعمل من أجل المنفعة العامة، وهو ما يعني أننا نوفر تقريباً 400 مكاناً في السجون.

مثال آخر على التطور السريع لاستخدام العقوبات البديلة، استخدام نظام القيد الإلكتروني.

باستخدام نظام القيد الإلكتروني يقوم المتهم بقضاء مدة العقوبة في منزله وهو ما يمكنه كذلك من الاحتفاظ بعمله وارتباطه بأسرته وما إلى ذلك. وقد تم تنفيذ نظام القيد الإلكتروني في عام 2005. وكان السبب والدافع وراء إنشاء هذا الترتيب بالإضافة إلى تقليل الضغط على السجون هو تجربة بديل أكثر ملائمة على الصعيد المهني من السجن.

كانت الفئة المستهدفة من هذا الترتيب في الأصل فقط هم مرتكبي المخالفات المرورية الذين تم الحكم عليهم بعقوبات غير مشروطة تصل إلى السجن 3 شهور. وقد تمت توسعة العمل بترتيب قضاء العقوبة في المنزل عدة مرات منذ عام 2005. ولاحقاً في عام 2010 تمت توسعة الترتيب ليشمل كافة الأحكام بالسجن والتي لم تتجاوز 5 شهور بصرف النظر عن السن أو نوع الجريمة. وأمس أعلنت الحكومة انه سيتم رفع الحد الى 6 شهور.

هناك أسباب عديدة وراء توسعة العمل بالترتيب بهذه السرعة:

قضاء مدة العقوبة في المنزل تعتبر "عقوبة" وذلك بالنسبة لكل من المحكوم عليهم والشعب، ولاسيما بسبب الرقابة الصارمة وعدم وجود أي فرصة للتسامح في أي خرق للشروط التي توضع من أجل قضاء العقوبة في المنزل مثل، تعاطي المخدرات الممنوعة أو الكحوليات. خرق أي شرط من الشروط يعني فقط الذهاب مباشرة إلى السجن. ولكن الأمر لا يتعلق فقط بالرقابة – حيث يتم دعم المحكوم عليه وتشجيعه أيضاً لكي يحيا حياة دون جريمة بعد انقضاء مدة العقوبة. يذكر أن 91% يقضون مدة عقوبتهم دون أي مشاكل تستحق الذكر. لدينا الآن 300 شخص يقضون في منازلهم بنظام القيد الإلكتروني، وكذلك وفرنا تقريباً 300 مكاناً في السجون.

عقوبة ذات مصداقية و صارمة

لا يعتبر تقديم مبادرات جديدة داخل النظام الجنائي مسألة تتعلق فقط بإرادة المشرعين وواضعي القوانين. ولكن الأمر كما أراه من الأهمية بمكان أن تكون هناك ثقة عامة سائدة في المجتمع ككل في استخدام أشكال العقوبات البديلة. كما أن يكون هناك شرط بطبيعة الحال حول احترام استخدام العقوبات البديلة داخل النظام الجنائي بأكمله. بين القضاة وبين المدعين العموميين وهيئات الدفاع. ولكن لا يجب أن تقتصر الثقة في استخدام العقوبات البديلة على داخل النظام الجنائي فقط – كذلك بين ضحايا الجريمة وفي الإعلام وبين المحكوم عليهم.

الثقة في استخدام العقوبات البديلة بكل بساطة شرط لضمان استخدام ناجح لهذه العقوبات.

يجب أن تكون كل هذه الأطراف مقتنعة بأن العقوبات البديلة لعقوبة السجن التقليدية تبقى عقوبات مناسبة ضد الجرائم المرتكبة. بل ربما عقوبة أكثر واقعية وتوازناً إذا ما نظرنا إليها من منظور مجتمعي شامل. وتشير الدراسات إلى أن المحكوم عليهم ينظرون أيضاً إلى نظام العمل من أجل المنفعة العامة ونظام القيد الإلكتروني على أنهما عقوبة.

قدم النتائج!

من أجل إيجاد الاحترام والدعم اللازمين لاستخدام أشكال العقوبات البديلة، فمن الضروري أن تقدم الوثائق والنتائج الصالحة:

1. أول الأسباب انخفاض معدل العودة إلى الجريمة. حيث تشير إحصاءاتنا إلى أن معدل العودة إلى الجريمة لمن يقضون عقوبات بديلة يبلغ تقريباً نصف معدل العودة إلى الجريمة لمن يقضون عقوبات داخل السجن.

وتشير هذه الأرقام المشجعة بطرق عدة إلى أن العقوبات البديلة أكثر فعالية ولها التأثير المنشود في ما يتعلق بإعادة تأهيل المحكوم عليهم. ولكن انخفاض معدلات العودة إلى الجريمة لا يعد مفاجأة، وذلك لأن أشكال العقوبات البديلة لا يتم استخدامها إلا في الحالات التي يقدر فيها أن خطر العودة إلى الجريمة مرة أخرى يكاد يكون لا يذكر. حيث يتم اختيار الأشخاص الذين سيقضون عقوبات بديلة. ولكن على الرغم من ذلك إذا أغفلنا هذا العامل، لا تزال البحوث تشير إلى أن العقوبات البديلة لها تأثير إيجابي على معدلات العودة إلى الجريمة مقارنة بعقوبة السجن.

2. الأحوال المالية تعتبر أيضاً مؤشراً لتوثيق النتائج:

إقرار أو توسعة العمل باستخدام العقوبات البديلة أقل تكلفة بكثير من بناء سجون جديدة، كما أن مصروفات التشغيل اليومية أقل بكثير. فتكلفة الإبقاء على شخص داخل السجن في الدنمارك تبلغ 4 أضعاف تكلفة الحكم عليه بالعمل من أجل المنفعة العامة أو ضعف تكلفة وضعه في نظام القيد الإلكتروني.

3. بعض القصص والخبرات الجيدة يجب تذكرها:

منذ عام 1982 أمضى ما يقارب 56.000 شخصاً عقوباتهم بالعمل من أجل المنفعة العامة، ولم نسمع في الصحافة ولو قصة واحدة عن أن شخصاً ما قام بأي جريمة في مكان العمل، أو عن أن الرقابة على المحكوم عليهم لم تكن كافية. بل على العكس كانت هناك العديد من القصص الإيجابية عن المحكوم عليهم الذين قاموا بطريقة إيجابية بسداد ما عليهم للمجتمع عن طريق القيام بأعمال نافعة للمجتمع.

المستقبل في الدنمارك

لقد ذكرت سابقاً أن أعداد من يقضون مدة عقوبتهم في شكل من أشكال العقوبات البديلة يبلغ تقريباً ضعف من يقضونها في السجن في الدنمارك. ويعد الجمع بين احترام استخدام العقوبات البديلة – ولاسيما وسط جموع الشعب، وكذلك التوثيق الواضح للنتائج والجوانب الإنسانية والاقتصادية للمجتمع السبب الرئيسي وراء استمرار الدعم واستمرار توسعة العمل بالعقوبات البديلة.

كذلك الحال في قارة أوروبا، حيث يمكننا أن نرى التوجه ذاته لتجربة وزيادة العمل بأشكال العقوبات البديلة. فأنظمة السجون تعاني من ضغوط. فالسجون ممتلئة والأوضاع الاقتصادية شحيحة وهناك حاجة للتفكير في استخدام أشكال العقوبات البديلة- ببساطة لأنها أقل تكلفة وأفضل.

الختام

نحن في مجال لا يملك أحد فيه حق براءة الاختراع للحلول الحقيقية. فكل بلد يمكنها اختيار حلولها في ضوء تاريخها وثقافتها وعاداتها. ولعل المهم عند العمل على تطوير وتوسعة استخدام أشكال العقوبات البديلة هو أن يعمل المرء على نطاق واسع من أشكال البدائل التي يمكنها أن تتعدل وتتكيف مع المحكوم عليه.

لقد أخبرتكم عن كيفية استخدامنا للعقوبات البديلة في الدنمارك. ويمكن للمرء أيضاً أن ينظر إلى دولة كالنرويج، حيث يطبقون نظام "عقوبة مجتمعية" والتي لا ترتبط فقط بالعمل لمدة عدد من الساعات دون راتب، ولكن يمكن أن تكون على سبيل المثال عن طريق المشاركة والانهاء من دراسة ما. في بلدان أخرى مثل إنجلترا نوع العمل الذي يقوم بها المحكوم عليهم بالعمل من أجل المنفعة العامة له علاقة بالجريمة المترتبة. فإذا كان المحكوم عليه قد قام على سبيل المثال بالكتابة أو الرسم على حائط، فيحكم عليه بأن يقوم بتنظيف الحائط بنفسه.

إذاً فهناك العديد من الفرص من أجل تعديل وتطوير العقوبات البديلة وفقاً لظروف المجتمع الحقيقية.

العمل التعاوني عبر الحدود يساهم كذلك في تطوير أنظمتنا الموقرة. فالمرء يمكنه ببساطة أن يستوحي الكثير من علاقات التعاون المتبادلة والحوار، والذي تعد هذه الحلقة الدراسية مثلاً جيداً لهما.

من وجهة نظري لا يعد استخدام العقوبات البديلة تعبيراً عن كون المرء "ليناً ضد الجريمة"، ولكن ربما أشبه كثيراً بكون المرء "حكيماً ضد الجريمة".

شكراً جزيلاً على حسن انتباهكم